محليات

رئيس «مكافحة غسيل الأموال»: هذه القضايا اكتشفناها

محاولة سرقة ٥٠ مليون دولار من حساب شركة نفط

موظفة في مصرف خاص تسرق الزبائن وتحول الأموال لشركائها

محمد راكان مصطفى
ت: طارق السعدوني

كشف رئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة الأمن الجنائي الرائد سعد عثمان عن إلقاء القبض على شبكة من تجار سيارات في سورية ولبنان والأردن وكتاب عدل وعناصر جمارك تقوم بتهريب السيارات السورية الموجودة في لبنان والأردن والعائدة لأشخاص سوريين مقيمين خارج القطر مطلوبين أمنياً وجنائياً كانوا قد غادروا على متن سياراتهم المذكورة إلى خارج القطر مع بداية الأزمة وتجاوزت مدة مكوثهم خارج القطر مع سياراتهم العام مما يرتب عليهم رسوماً وضرائب تعادل قيمة السيارة المدونة على كشف اطلاع وفق المرسوم ١٤ لعام ٢٠١٤ مستغلين عدم قدرة أصحابها على التجول بها في لبنان والأردن خوفاً من مصادرتها كونها قد تجاوزت مدة المكوث لديهم أيضاً، وكونهم لا يستطيعون تنظيم وكالات خارجية بها ولا يستطيعون القدوم إلى القطر كونهم مطلوبين.

ومن ثم فإنهم كانوا يقومون بشراء تلك السيارات من أصحابها بأقل من نصف ثمنها الرائج في سورية وتهريب تلك السيارات عن طريق عناصر جمارك مقابل خمسمئة دولار عن كل سيارة ومن ثم بيعها بضعف ثمنها داخل القطر بموجب وكالة مزورة لدى كاتب العدل مقابل مبلغ ثلاثمئة دولار أميركي وقد بلغ عدد السيارات المهربة نحو سبعين سيارة تمت مصادرة نحو ثلاثين سيارة منها حتى تاريخه.

وبيّن عثمان في حديثه لـ«الوطن» أنه تم إلقاء القبض على شبكة من الموظفين العاملين لدى إحدى شركات التأمين، لقيامهم بتزوير بوالص تأمين حياة لتغطية إيداعات القطع الأجنبي في عدة بنوك في القطر والناتج عن عمليات مضاربة في السوق السوداء.

مبيناً قيامهم بذلك من خلال شرائهم الدولار الأميركي من السوق السوداء باستخدام رأس مال الشركة الذي هو بالعملة السورية ويسحب على أجزاء تكون أغلبها سلفاً مالية أو شيكات مسحوبة لمصلحة سائقي الشركة وتبديل رأس مال الشركة من العملة السورية إلى الدولار الأميركي، مضيفاً: ومن ثم تتم عمليات المضاربة في السوق السوداء وجني أرباح شخصية جراء فرق سعر الصرف ومخالفة المرسوم رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ وسرقة المال العام والإضرار بالاقتصاد الوطني.

وبيّن عثمان اهتمام وزارة الداخلية وتوجيهاتها المستمرة بأهمية قمع الجرائم المخالفة لأنظمة المال العام، والتعامل بالقطع الأجنبي لما في ذلك من ضرر جسيم ينعكس على الاقتصاد الوطني.

وكشف عن إلقاء القسم القبض على شخصين أحدهما موظف لدى أحد البنوك الحكومية، يقومون بمزاولة مهنة تصريف العملات من دون ترخيص بالاشتراك مع موظفين آخرين.

- موظفون في مصارف عامة وخاصة يتاجرون بالدولار
- شبكة لتهريب السيارات السورية الموجودة في لبنان والأردن

وأوضح عثمان أنهم كانوا يقومون بشراء القطع الأجنبي من السوق السوداء وإعادة بيعها للمصرف، مستغلين ارتفاع سعر الصرف الدولار في المصارف الحكومية مقارنة بالسوق السوداء في تلك الفترة، لافتاً إلى أن المبالغ تتراوح بين عشرة وعشرين ألف دولار أميركي يومياً.

وأشار إلى قيام الموظف بتزويده بدفاتر إشعارات رسمية خاصة بالبنوك الحكومية كي يتم تنظيمها من قبلهم قبل دخوله إلى مقر المصرف وتدوين أسماء أشخاص وهميين على الإشعارات بعد أن حصل على صور هوياتهم بحجة مساعدتهم على الحصول على معونات إعاشية وذلك كونه لا يحق للشخص الواحد تصريف أكثر من مبلغ ألف دولار يوميا ولمرة واحدة وفق التعليمات الصادرة عن حاكم مصرف سورية المركزي.

وكشف عثمان عن إلقاء القسم القبض على شبكة مكونة من إحدى الموظفات العاملات لدى أحد البنوك الخاصة في القطر وشركائها قاموا بسرقة واختلاس من البنك خلال قيام الموظفة بتأجير خزنات ودائع حديدية لزبائن البنك لحسابها الخاص وعدم إيداعها لدى خزينة البنك وعدم تسجيل عمليات تأجير الخزنات على السجلات الخاصة بالبنك ومن خلال قيامها بسرقة مبالغ مالية من حسابات الزبائن بعد الحصول على تواقيعهم على أوامر الدفع إما بطريقة التزوير أو المغافلة وإيداع المبالغ المسروقة في خزنة شركائها الموجودة في البنك كما أنهم كانوا يخططون لسرقة مبالغ مالية تتجاوز ٥٠ مليون دولار أميركي وذلك من حسابات مجمدة عائدة لشركات نفط أجنبية كانت تعمل في القطر قبل اندلاع الأزمة ومن ثم الهرب خارج القطر وذلك بالاشتراك مع أشخاص مقيمين في تركيا وبريطانيا.

شركة خاصة تعمل إلى جانب السورية للتجارة لزيادة الكميات المسوقة

سليمان لـ«الوطن»: نشتري من الفلاحين كل كميات الحمضيات ما عدا التالف منها

الوطن

كشف مدير فرع السورية للتجارة في طرطوس علي سليمان أن إجمالي المسوق من الحمضيات عن طريق فرع المؤسسة في طرطوس تجاوز ١٢٠ طناً، إضافة إلى تسويق أكثر من ٢١٠ أطنان عن طريق إحدى الشركات الخاصة.

وأشار سليمان إلى إصدار توجيه من الإدارة العامة بإرسال ٣٠ طناً يومياً على الأقل لكل فرع من المؤسسة للتسويق ضمن محافظتهم.

وبيّن سليمان في حديثه مع «الوطن» أن كمية ٣٠ طناً تستلم بها المؤسسة كل الأنواع، مؤكداً أن الاستلام يكون ضمن المواصفات والنخب الأول والثاني والثالث، لكون الكميات المستلمة ستباع ضمن صالات المؤسسة، مشيراً إلى أن كل نوع منها له سعر إما إن يكون رائجاً أو بحسب سعره ضمن المحافظة وفي هذه الحالة لا بد من التقيد فيه، وموضحاً أن الشركة الخاصة لا بد أن تستلم بموجب مواصفات محددة، منوهاً بعدم رفض استلام الشركة لأي من الكميات.

وأوضح سليمان أنه من غير المعقول للشركة أن تكون كل الكميات التي استجرتها من الفلاحين من صنف واحد ومن ثم تحميل البراد وشحنه، مؤكداً أن الفلاح كان يحضر كميات من النوع الثالث فقط، ويجبر الشركة على الاستلام.

وأكد سليمان أنه تم أمس تعبئة ثلاث شاحنات من الحمضيات بـ١٠ أطنان لكل شاحنة، مشيراً إلى إرسال ثلاث شاحنات أخرى أمس الأول لكل من حلب والسويداء ودير الزور.

وأوضح أنه وفيما يتعلق بموضوع الفرز فإنه يكون بحسب الحجم وليس النوعية، موضحاً أن «السحارة» من النوع الأول على سبيل المثال فيها ١٠٠ حبة إلا أن أكثر من ٢٥ منها يكون غير صالح، مضيفاً: الفلاح يسلم الإنتاج بمختلف أنواعه، إلا أن الشركة الخاصة لا يمكنها استلام ما هو غير صالح، والمواصفات حددت أن البضاعة يجب أن تكون صالحة ما أدى إلى مشكلة في هذا الموضوع، منوهاً بأن الاستلام من المشغل الأول توقف لأيام عدة والمشغل الثاني يسلم كميات غير صالحة، مضيفاً: ما يعني أن الموضوع مقصود.

وأشار إلى أن الشركة الخاصة لا يمكنها استلام هذه البضاعة وفي الوقت ذاته لا يمكن إرسالها للصالات، لأنه لا يمكن تحميل المؤسسة عبئاً إضافياً، ولا يمكن تسليم البائع ١٠ كيلو غرامات منها ٤ غير صالحة ومن ثم إلزامه بدفع ثمن كامل البضاعة.

وأشار إلى أن المؤسسة تنقل الحمضيات من وإلى المركز ومن ثم المحافظات مجاناً رغم أن إيجار الشحن إلى دمشق يصل إلى ٣٠٠ ألف ليرة، ما يعني عدم تحميل المزارع هذه التكلفة، مضيفاً: كما ولم نحصل من الفلاح على إيجار فرز الذي قد يصل إلى ٦,٥ ليرات، موضحاً أن سعر السوق ارتفع لأن المؤسسة تستلم بهذا السعر.

وأكد سليمان أن الاعتراض على التسليم لا يكون إلا على الكميات خارج المواصفات التي فيها تلف، موضحاً أن الحمضيات التي وصلت إلى المشغل استلمت ولم يرفض منها إلا غير الصالح.

مسابقات واختبارات لملء الشواغر من الكوادر الطبية والتمريضية في مشافي التعليم العالي

على المشافي الجامعية تأمين مخزون إستراتيجي من الأدوية لمدة أقلها ثلاثة أشهر.. والاستجرار بعهدة «الصحة»

فادي بك الشريف

وجه وزير التعليم العالي بسام إبراهيم إدارة مستشفى المواساة الجامعي بدمشق بالعمل بشكل فوري على إعادة ترميم وتأهيل بعض الأقسام وتأمين الكادر الطبي لها لاستيعاب عدد أكبر من المرضى، إضافة إلى إجراء صيانة للأجهزة وإصلاحها بشكل دائم.

كما طلب إبراهيم إعادة توزيع الكادر الطبي والتمريضي بما يتلاءم مع حاجة الأقسام، مؤكداً ضرورة إجراء مسابقات واختبارات لملء الشواغر من الكوادر الطبية والتمريضية وإعادة فرز مرضى الإسعاف على الشعب ريثما يتم تأهيل الطابق الرابع والخامس، مشيراً إلى أهمية تأمين المستلزمات الطبية كافة بشكل مستمر.

وأشارت مصادر الوزارة إلى العمل على تطوير واقع المشافي واستكمال أعمال الترميم والتوسعة، وخاصة في الأقسام الإسعافية، وتأمين الأدوية بشكل مستمر وخاصة النوعية، ومختلف المستلزمات الطبية يومياً من خلال متابعة الوزارة لواقع عمل المشافي، وذلك بهدف خدمة المواطنين وتسهيل إجراءاتهم وتوفير العلاج المناسب لهم. كما أكدت الوزارة إجراء الجولات التفقدية المستمرة للوقوف عند واقع العمل، وآخرها إلى مشفى المواساة الجامعي بهدف رصد الخدمات المقدمة، والاطلاع على آخر المشاريع التي يتم العمل عليها وخاصة قسم الإسعاف الجديد في المستشفى، وواقع الخدمات فيها، ناهيك عن اللقاء مع الكادر الطبي والإداري، والاستماع إلى احتياجات المرضى وأي ملاحظات موجودة، ومتابعة احتياجاتهم والخدمات المقدمة لهم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير عام مشفى المواساة الجامعي الدكتور عصام الأمين أن وزير التعليم العالي وجه بتأمين مخزون إستراتيجي من الأدوية لمدة تكفي لثلاثة أشهر على الأقل، مشيراً إلى أن تأمين مختلف الأدوية أصبح عن طريق وزارة الصحة، على أن تقوم المستشفى بطلب احتياجاتها من الأدوية والأجهزة لترفعها إلى التعليم العالي والتي بدورها تطلبها رسمياً من وزارة الصحة لتؤمن احتياجات المشافي بشكل سنوي من الأدوية ومختلف التجهيزات.

ولفت الأمين إلى أنه سيتم قريبا افتتاح عدة مشاريع تعمل المشفى على استكمالها بشكل كامل وإنجازها بالشكل المطلوب، مؤكداً أنه تم أمس وضع «جهاز المرنان» في الخدمة لتقديم مختلف الخدمات والصور على اختلافها للمرضى، الأمر الذي يوفر تكاليف كبيرة على المواطنين، علما أن الجهاز بفترة تجريبية على ١٠٠ مريض حالياً.

ونوه الأمين بافتتاح رسمي قريب لنظام الدور الالكتروني الذي تم تطبيقه في المستشفى، مبيناً تطبيق الدور في قسم العيادات الداخلية بعد تطبيقه في الأذنية والعينية وعدة أقسام، إضافة إلى افتتاح مشروع ربط إجراء العمليات مع المخابر الطلابية، والعمل أيضاً على إعادة تأهيل غرف تنظير المضمية.

وأشار الأمين إلى تكثيف الزيارات إلى المستشفى من المعنيين في التعليم العالي للوقوف على المنظومة الإسعافية الوحيدة في التعليم العالي، ولاسيما في ظل ظروف الأزمة التي أثرت على عمل المشافي، الأمر الذي يتطلب الجهوزية التامة في المستشفى.

ولفت مدير المستشفى إلى تأهيل ١٠٠ سرير في إقامة مرضى الإسعاف «الباطنية» ضمن الطابق الخامس، ليكون في الخدمة خلال أسبوعين، ناهيك عن العمل على تأهيل الطابق الرابع «إسعاف الجراحة»، منوها بأن التكلفة الإجمالية في الطابقين تصل إلى ٣٤٠ مليون ليرة، مؤكداً العمل على تجديد قسم الأذنية للنساء عبر تأهيل ٢٥ سريراً، ليتم البدء بعدها بتأهيل قسم الأذنية للرجال، إضافة إلى العمل على استكمال مختلف أعمال التوسعة والمشاريع الخدمية لتنعكس إيجاباً على واقع المشفى التي تستقبل أعدادا كبيرة من المرضى والمراجعين من مختلف المحافظات.

> الأمين لـ«الوطن»: جهاز «مرنان» جديد في الخدمة.. وقريباً افتتاح عدد من المشروعات في المواساة

وصول دفعة الباصات الثانية قريباً.. والحصة الكبرى لدمشق وحلب

قريباً في شوارع دمشق.. سائقات على باصات النقل الداخلي

حداد لـ«الوطن»: ٥٠٠ باص حاجة دمشق وريفها والمؤمن ٢٠٠ فقط

راما محمد

كشف مدير شركة النقل الداخلي بدمشق سامر حداد عن قرب وصول الدفعة الثانية من الباصات المتفق على استيرادها من الصين بواقع ٥٠ باصاً، مشيراً إلى أن توزيعها سيكون حسب الحاجة إلا أن الحصة الأكبر ستكون لدمشق وحلب.

وبين حداد في حديث خاص مع «الوطن» أن صعوبات الشحن والعقوبات الاقتصادية قد تسببت بتأخير وصول الدفعة الثانية، موضحاً أنه وضمن خطة الحكومة لدعم مرفق النقل الداخلي في مدينة دمشق والمحافظات كان هناك توجيه بتأمين ١٠٠٠ باص نقل داخلي من الدول الصديقة لسد احتياج شركات النقل الأربع في كل من دمشق وحمص وحلب واللاذقية؛ نتيجة خروج معظم آلياتها ورحباتها عن الخدمة بسبب الحرب، مشيراً إلى التعاقد مع الصين مبدئياً بين وزارة الإدارة المحلية وأحد الموردين لتوريد ٢٠٠ باص من الصين بمواصفات وطاقة محرك عالية وعلبة سرعة أتوماتيك لتجنب الأعطال المتكررة، مبيناً أن الدفعة الأولى وزعت على معظم المحافظات بواقع ٣ أو ٤ باصات لكل محافظة، إلا أن حصة دمشق كانت الأكبر بواقع ١٧ باصاً، مضيفاً: سيكون هناك انفراج على شبكة الخطوط في الأشهر الأولى من هذا العام.

وبين حداد أن الشركة يعهد إليها خدمة دمشق وريف دمشق؛ كونها على تماس جغرافي كبير مع محافظة المدينة، مشيراً إلى أن ٩٩٪ من خطوط مدينة دمشق مخدمة لكن هناك بعض النقص، وبالتالي هناك حاجة لدعمها بعدد أكبر من الباصات، موضحاً أنه في مناطق المخالفات هناك صعوبة بوصول باص النقل الداخلي، كذلك بعض المناطق بسبب جغرافيتها وضيق الطرقات فيها ووجود المرتفعات لا يمكن لباص النقل الداخلي أن يؤمنها، بالمقابل هو قادر على تأمين حاجة مركز المدينة والأطراف والشوارع العريضة، منوهاً بأن الحل تغطية النقص الحاصل في هذه الخطوط عن طريق طلبات النقل والفرز للسرافيس أو التكسي.

وكشف مدير الشركة عن توجه لقبول العنصر النسائي كسائقات على شبكة الخطوط، موضحاً أن الموضوع عرض على وزارة الإدارة المحلية والتي بدورها وافقت عليه، مشيراً إلى أن الشركة تواجه عدداً من الصعوبات لجهة تأمين اليد العاملة، موضحاً أنه وبسبب الحرب قسم من الموظفين والسائقين والفنيين هاجر، مشيراً إلى أن العدد الكامل من السائقين يبلغ ٤٠٠ سائق، على حين أن الباص يحتاج سائقين للفترة الصباحية والمسائية، منوهاً بأن العدد الحالي يمكنه تغطية وصول الدفعة الثانية من الباصات.

ولفت حداد إلى الحصول على استثناء من رئاسة الحكومة باشتراطات التعيين فيما يتعلق بتعيين السائقين منذ اللحظات الأولى للموافقة على استيراد باصات جديدة، ما سهل تقديم طلبات التوظيف إذ بلغ العدد المقبول ٣٠ سائقاً، مبيناً أن الإقبال على التعيين في الشركة قليل، موضحاً أن الفنيين لهم اختصاصات معينة والبعض منهم يفضل العمل لدى القطاع الخاص لجهة انخفاض الأجور في القطاع العام، مشيراً إلى وجود سعي مع الجهة صاحبة العلاقة لإعادة النظر بالتعويضات والبدلات المالية ليكون هناك محفز أكبر للعمل في الشركة.

وبين مدير شركة النقل الداخلي أن احتياج دمشق وريفها الفعلي من الباصات يبلغ ٥٠٠ باص على الخطوط، إلا أن المؤمن هو ٣٠٠ فقط موزعة بين ١٠٠ لشركة النقل الداخلي و٢٠٠ من ٧ شركات نقل خاصة، مشيراً إلى أن باصات الشركة يرتادها يومياً من ٥٠ حتى ٧٠ ألف مواطن، لافتاً إلى أن وسطي الإيراد الشهري للشركة يبلغ ٥٠ مليون ليرة، على حين أن كتلة الرواتب تبلغ ٣٠ مليون ليرة إلى جانب ٤٠ مليون ليرة للمحروقات، منوهاً بإصدار توجيه بنقل الشركة والشركات المشابهة لها ذات الطابع الاجتماعي الخدمي من خاسرة إلى رابحة عن طريق ضبط النفقات والبحث عن بدائل أخرى، مؤكداً أن تحقيق الربح لا يمكن أن يكون على حساب المواطن.

وأوضح حداد أن الأعطال التي تتعرض لها الباصات بعضها خفيفة نتيجة العمل على شبكة الخطوط وأخرى ثقيلة نتيجة وجودها في رحبات الشركة التي وقعت تحت سيطرة المسلحين، فقسم كبير منها تعرض للحرق والدمار، مشيراً إلى تأهيل ١٠٠ باص العام الماضي وإعادتها للخطوط لكنها تحتاج صيانة دورية ومتابعة وإصلاح، لافتاً إلى أن ٧٠ بالمئة من باصات الشركة قديمة.

وأشار إلى وجود صعوبة من ناحية تأمين قطع الغيار، موضحاً أنه في حال عدم تواجدها في الأسواق المحلية، يتم الإعلان عن مناقصة إلا أن وصولها يستغرق من ٣ إلى ٦ أشهر فالمورد يحتاج وقتاً للبحث عن القطعة وشرائها وشحنها.

وفيما يتعلق بالأعطال التي تحصل على شبكة الخطوط، بين حداد أن الباص آلية تحتاج لصيانة دورية ولها أعطال نتيجة انتهاء العمر الافتراضي لقطعة غيار معينة، مؤكداً أنه في بعض الأحيان يكون السبب سوء استخدام من قبل السائق أو نتيجة تحميل الباص أعباء زائدة، موضحاً أن خط الدوار الجنوبي يحتاج ٣٠ باصاً إلا أن المتوفر ١٠ باصات، بالتالي قد يصل عدد الركاب في الباص الواحد إلى ٥٠ راكباً بدلاً من أن يكون ٢٨ راكباً، ما يؤدي بدوره إلى مشكلة في المحرك وعلبة السرعة، مضيفاً: خطوط مركز المدينة فيها ازدحام كبير ما يؤدي إلى ضغط على ناقل الحركة وسرعة اهتلاكها.

وأكد حداد ورود شكاوى عن عدم الالتزام بالتعرفة وتأخر الباص وعدم إعطاء الراكب تذكرة أو إعطائه واحدة من فئة أخرى، مبيناً أن معالجة الشكاوى تكون بشكل فوري فيوقف السائق عن العمل ويخضع للعقوبات حسب قانون الشركة، مشيراً إلى أنه من غير المقبول ألا يرجع السائق للمواطن بقية الأجرة لغياب العملات من فئة الخمسين ليرة وغيرها، بل الأفضل ألا يأخذ السائق أي أجرة في هذه الحالة، متمنياً أن يكون هناك ضبط لجهة توفر القطع النقدية أو إعادة النظر بالتعرفة المحددة، مضيفاً: لا بد من التعاون من قبل المواطن بالحفاظ على وسيلة النقل ودفع أجرة الركوب.